وصل شيء نجسة بغير مصنع وإن لاصق ما به وضع فيه منكر فإن ثبت ونزلت به حوذ بطلت صلاته على الأصح فصل هذا بطل الصوم واعلم أن المصنع وحده يفعل بطل الكبيرة وإن لم يصل شيء إلى الكوز حتى لو كان يمضه على كما بطلت صلاته وإن لم يمضه وكذا رمد يدا يتوضأ فيه كالشكر وإن كان مستعملا لم تبطل صلاته كما لو مسك في أثناء الصلاة فصل قلت الحدث الممكث في المسجد وكذا النوم على الأصح والله أعلم ويقدم حكم مكث الجنب والحائض وعبورهما وهذا في حق المسلم أما الكافر فلا يمكن من دخوله لحرمة مكثه بحال سواء مسلم صلاة وغيرها وله دخول مسلم عبد الحرم وليس له دخولها بغير إذن على الصحيح فإن فعل عزر قال في التهذيب فلو طلب فيه الحاكم للحكم فللذمي دخوله للحاجة بغير إذن ويتنزل جلوسه منزلة إذنه وإذا استأذن لترجمة أو كتابة يشبغي أن يجوز له وإن استأذن لسماع قرآن أو علم إن رأى رجاء إسلامه فكذا إذا لم ير حينئذ فإن كان يفعل يمنع من المكث وجهان أصحهما لا يمنع والكافرة كالكافر في جميع ما ذكر إلا في مسألة الصبيان والمجانين يمنعون من دخوله قلت ولا يمنع الجنب والحائض من دخول المصلى الذي ليس مسجدا على المذهب وذكر الدارمي في باب صلاة العيد في جزيته وجهين وأجزاهما في منع الكافر منه بغير إذن وقدر جلاء من الفوائد المتعلقة بالمسجد في باب ما يوجب الغسل من شرح المهذب وأنا أشير إلى الحرف من بعضها فيكره نقش المسجد واتخاذ الشرفات له ولا بأس بالصلاة في غير وقت الصلاة والبصاق في المسجد وخطيه فارغ لف بصوف فقد ارتكب النهي وهانه دفنه في رمل المسجد وتربته ولو مخه بيده أو غيرها كان أفضل ويكره لمن أكل ثوما أو بصلا أو غيرهما مما له رائحة كريهة دخول المسجد بلا ضرورة ما لم يدهب ريحه ويكره غرز الشجر فيه فإن غرز قطعا لدوامه فلا يقلع ويكره حفر البئر فيه ويكره عمل الصناعة فيه ولا بأس بالأكل والشرب فيه والصواب المختار الذي قطع به الجمهور جواز دخول المسجد لحاجة كالوضوء للبيتوتة فيه أو لعبور الطريق المشهور فيه وكذا يجوز الدخول لحاجة لا بد منها كالاعتكاف في المسجد الذي لا يجمع فيه وكذا المسجد الذي تقام فيه الجمعة في غير وقت الجمعة والله أعلم

الباب السادس في المساجد

التي تشرع فيها الصلاة ثلاث الأولى مسجد المدينة وهو سنة ثلاثين

بعضه شيأ من ترك المأمور لا ذاكا بالمنهي إذا ترك المأمور فقسمان ترك ركن عمدا الركن فلا يكفي عنه السجود للابد من تداركه فتقتضي ذلك السجود بعد التذارك وقد لا يقتضيه كما سيأتي إن شاء الله تعالى وأما غير الركن فإما بعض وغيرها فالإمام يتحمل عنه في أول صفة الصلاة وفي محمورة بالسجود إن ترك واحدا منها سهوا قطعا وكذا إن تركه عمدا على الأصح وأما غير الأبعاض من السنن فلا يسجد لتركها هذا هو الصحيح المشهور المعروف وللقانوت قديم شاذ أنه يسجد لتركه كل حاله مأموم ومنفرد وإمام كان أو عمدا وجه أن من نسي التسبيح في الركوع والسجود سجد وأما المنهي فقسمان أحدهما لا تبطل الصلاة بفعله كالالتفات والخطو والخطوتين والثاني تبطل بفعله كالكلام والأكل الزائد وحكم ذلك فالأول لا يقتضي سهو السجود والثاني يقتضيه إذا لم تبطل الصلاة وقولنا إذا لم تبطل احتراز عن كثير من الفعل والأكل والكلام فإنها تبطل الصلاة بعدها وكذا بسهو هما على الأصح فلا يسجود احتراز من الكلام ناسيا فإن فعله وسهو بطلان الصلاة ولا يسجود فرع الاعتدال عن الركوع ركن قصير اتفاقا فلو أطاله عمدا بالشكوت أو القنوت أو بذكر ليس بذكر فيه أو بهما عمدا أو سهوا أو كثر سهوا قطع جمع من أصحابنا بأنه يبطل صلاته والأصح المنصوص لا يبطل وورد الشرع بالتطويل في القنوت أو في صلاة التسبيح والثاني لا تبطل والثالث إن قنت أو سبح أو تعوذ في غير موضعه بطلت وإن طول بذكر آخر لا بقصد القنوت لم تبطل قلت روينا في صحيح مسلم رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طول الاعتدال جدا فقال لو أجاب جميلا لأجزأ طالته بالذكر والله أعلم ولو قال كنا نرى طول القراءة في الركوع أو الجلوس أجزأ الصلاة أو قدر التشهد أو بعضه أو القيام عمدا لم تبطل صلاته على الأصح وقيل تبطل قطعا وحكى وجه الخلاف فيما لو نقله الاعتدال فلم يطل قراءة الفاتحة أو بعض التشهد فلو اجتمع العتيا وطول الاعتدال الفاتحة أو التشهد بطلت على الأصح وقيل قطعا وأما الجلوس بين السجدتين فجزمان أصحهما أنه ركن قصير وبه قطع الشيخ أبو محمد وصاحب البيان وغيرهما والثاني طويل قاله إمام الحرمين والجمهور فإن طال عمدا فالأشبه بطلانه وإن طال ناسيا لا يطول فعلى طوله لعذر الخلاف المذكور والاعتدال إذا طال ناسيا فزاده الطمأنينة بعده كما لو طول القيام بعد القراءة ومن ذلك سهوا تجد للسهو وإذا قلنا لا تبطل فهل يسجد للسهو وجهان

Copyright © King Saud University